المرصد

مين على الأحداث

الخميس 09 مارس 2021 | 31 صفحة | العدد: 156 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

ملامح العلاقات بين الحكومة الليبية الجديدة وتركيا

فحيمه..
تصريحات الدبيبه بشأن تركيا تهدف الى عدم استعداء دول مؤثرة في ليبيا

لماذا تراهن تركيا على فشل المسار الأمني في ليبيا ؟

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

حكومة الدبيبة وتركيا

علاقة ندية أم ارتهان؟

مجلة «المرصد»

لا شك أن التدخل التركي في ليبيا شكل ولا زال يشكل منذ سنوات مصدر توتر في البلاد في ظل سعي انقرة لتأجيج الصراعات لتنفيذ مخططاتها معتمدة في ذلك على حلفائها وخاصة تيار الاسلام السياسي.ومنذ العام 2011، عملت تركيا على الاستفادة من الفوضى التي استشرت في ليبيا لتنطلق في حبك مخططاتها للسيطرة على البلد الغني بالنفط والغاز والذي يمثل بوابة هامة في المنطقة.

بعد تدخل قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا،في مارس من العام 2011 لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي، تخلى الغرب عن ليبيا تاركاً فراغاً أمنياً، سمح بانتشار الجماعات المتطرفة التي تمكنت من السطو على مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي، كما سيطرت على مدن بأكملها وفرضت على السكان قوانينها ورؤيتها المتطرفة، ووضع الليبيين أمام تحديات الانقسام وتصاعد النعرات الطائفية والقبلية.

وأمام هذا الوضع الفوضوي وجدت تركيا الفرصة سانحة للتوغل في ليبيا، حيث أوجدت لنفسها مساحة نفوذ على الجانب الغربي من الأراضي الليبية. ومن ثم، دعمت هذه المساحة مبكراً بفتح خط ساخن مع تنظيم الإخوان المسلمين، وعناصر الجماعة الليبية المقاتلة، فآوت أمراء الحرب الفارين من المعارك، وعالجتهم في مشافيها، وجعلت من أراضيها نقطة انطلاق لفضائيات التكفير والتحريض.

وسارعت أنقرة الى دعم الميليشيات والجماعات الإرهابية وهو ما أكدته وقائع وأدلة خلال السنوات التي أعقبت اندلاع الأزمة،حيث تكررت عمليات ضبط شحنات السلاح التي كانت تركيا ترسلها الى الأراضي الليبية رغم إصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1970، في مارس/آذار 2011، بحظر بيع أو توريد الأسلحة إلى ليبيا.

ومثل سقوط معاقل التنظيمات الارهابية والمليشيات الاخوانية في شرق وجنوب البلاد صفعة قوية للنظام التركي،وهو ما دفعه للتدخل سريعا مع اندلاع المعارك في العاصمة طرابلس لمنع سقوط حلفائه في آخر معاقلهم،وأصبحت شحنات السلاح التي ترسلها انقرة علنية حيث أعلنت عملية «بركان الغضب» التابعة لقوات الوفاق،في 18 مايو/أيار 2019، وصول إمدادات جديدة لقواتها متمثلة في مدرعات وذخائر وأسلحة نوعية.

كما تحولت الأراضي الليبية الى مسرح لتجريب تركيا لطائراتها المسيرة على غرار طائرات مقاتلة جديدة من نوع «بيرقدار تي بي 2». وتفاخر رئيس المجلس الأعلى للدولة والقيادي في جماعة «الاخوان» خالد المشري، في تصريح لصحيفة الإندبندنت البريطانية، بأن «حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة حصلت على طائرات بدون طيار وعدلتها لمواجهة التأثير المدمر لطائرات السيد حفتر الحربية والمراقبة الجوية». دون أن يشير الى أن هذه الطائرات تسفك دماء الليبيين.

وفي يناير 2020،صادق البرلمان التركي على ارسال قوات تركية الى ليبيا،فيما اتجه نظام اردوغان لتجنيد المرتزقة والارهابيين ونقلهم من سوريا الى غرب ليبيا حيث مارسوا شتى انواع الانتهاكات في حق الليبيين بتوثيق من منظمات حقوقية ليبية ودولية. ودعت «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، الإثنين 13 يناير 2020، إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق، للتحقيق بشأن ما يرتكبه مرتزقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من جرائم دموية وفظائع على الأراضي الليبية.

ولا شك أن الرئيس التركي رجب طيب

أمام هذا الوضع الفوضوي وجدت تركيا الفرصة سانحة للتوغل في ليبيا، حيث أوجدت لنفسها مساحة نفوذ على الجانب الغربي من الأراضي الليبية.

أردوغان،قد أسقط عن وجهه كل الأقنعة الزائفة والنوايا الخبيثة التي يستهدف بها عدة دول عربية وأظهر بوضوح مخططاته وأطماعه فى سوريا وليبيا حين قال فى خطاب له في أكتوبر 2019،أمام منتدى «تى أر تى وورلد» والذى عقد فى إسطنبول:«الأتراك يتواجدون فى ليبيا وسوريا، من أجل حقهم، وحق إخوانهم فى المستقبل».. ثم أردف قائلا:«الأتراك اليوم يتواجدون فى جغرافيتهم احتراما لإرث الأجداد، فهم من نسل يونس أمره» فى إشارة إلى القاضى العثمانى الشهير.

ولشرعنة وجوده في الاراضي الليبية وقعت أنقرة مع رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج،نهاية شهر نوفمبر 2019،اتفاقا مثيرا للجدل لترسيم الحدود البحرية،يسمح لأنقرة بالاستحواذ على مناطق بحرية والاستفادة من موارد الطاقة، وتتمحور مذكرتي التفاهم الأمني والبحري، حول السيطرة على الموارد الليبية، وبالتحديد النفط، خصوصا أن أنقرة تشهد حالة من الضعف الاقتصادي، لاسيما بعد العقوبات الأمريكية، فتحاول تعويض خسائرها من البوابة الليبية.

وفيما كان النظام التركي يحشد للهجوم على مدينة سرت التي كان يريد من خلالها السيطرة على الموانئ النفطية،شهد الوضع الليبي تطورا هاما في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020،حين تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء الليبيين في جنيف برعاية اممية وفتح هذا الاتفاق الباب امام سلسلة من المشاورات والاجتماعات ادت الى توافقات هامة وصلت في مرحلتها الأخيرة الى الاتفاق على تشكيل حكومة تنفيذية جديدة لتوحيد مؤسسات الدولة والتمهيد لانتخابات اواخر العام الجاري.

وأفرزت نتائج للتصويت على ممثلي السلطة التنفيذية في البلاد فوز عبد الحميد دبيبة بمنصب رئيس وزراء ليبيا وفوز محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي الليبي وموسى الكوني وعبد الله اللافي بعضويته.ولقي انتخاب الحكومة الجديدة ترحيبا في الأوساط الليبية والدولية وسط تفاؤل كبير بامكانية حل نهائي للازمة المستعصية في البلاد منذ سنوات.

ومع هذا التطور الجديد قفز الى الأذهان تساؤل حول موقف الحكومة الجديدة من الوجود التركي في ليبيا.تساؤل سرعان ما اجاب عنه رئيس الحكومة المؤقتة الجديدة، عبد الحميد محمد دبيبة،حين أكد في فبراير الماضي، أن مجلس وزرائه يلتزم بتضامن كبير مع تركيا التي وصفها بـ«الصديقة والحليفة والشقيقة».

وقال دبيبة، في مقابلة أجرتها معه وكالة «الأناضول»،وتعتبر الأولى من نوعها له منذ توليه المنصب: «لدينا تضامن كبير مع الدولة والشعب التركيين، تركيا حليفة وصديقة وشقيقة وعندها من الإمكانيات

> في يناير 2020،صادق البرلمان التركي على ارسال قوات تركية الى ليبيا،فيما اتجه نظام اردوغان لتجنيد المرتزقة والارهابيين ونقلهم من سوريا الى غرب ليبيا حيث مارسوا شتى انواع الانتهاكات في حق الليبيين.

الكثيرة لمساعدة الليبيين في الوصول إلى أهدافهم الحقيقية. وتركيا تعتبر من الشركاء الحقيقيين لنا».وتابع دبيبة: «تركيا فرضت وضعها ووجودها في العالم وليس في ليبيا فقط، وهي الدولة الوحيدة التي استطاع الليبيون الذهاب إليها بحرية خلال فترة الحرب».

رئيس الحكومة الليبية الجديدة عاد مجددا للحديث عن علاقة حكومته بتركيا حين أكد خلال مؤتمر صحفي عقده منذ أيام قليلة أن العلاقة مع تركيا ستكون مميزة في إطار حسن التعاون مبينا أن الاتفاقية البحرية مع تركيا مهمة وسيستمر العمل بها فيما سيجري دراسة الاتفاقيات الأخرى والتعامل معها بشكل قانوني جيد .

وتأتي تصريحات الدبيبة في وقت أصرت فيه تركيا على استمرار وجودها العسكري في البلاد حيث سبق أن أكد ياسين أقطاي، مستشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان،وقوف بلاده عكس مطالب الأطراف الليبية والدولية بانهاء الوجود الاجنبي،ليؤكد إن الحكومة الانتقالية الليبية تدعم دور أنقرة في ليبيا ولا تعارض الوجود العسكري التركي في البلاد.

وقال أقطاي، إن «الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية السابقة، برئاسة فايز السراج، والوجود العسكري التركي في ليبيا لن يتأثرا باختيار الحكومة المؤقتة الجديدة». وأضاف أن الحكومة المؤقتة الجديدة لا تعارض تلك الاتفاقيات ولا الوجود التركي في ليبيا، بل «على العكس تدعم الدور التركي هناك».وأشار إلى أن الاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية هي اتفاقيات دولية، ولن تتأثر بمواقف الحكومات الأخرى.

وتتعارض تصريحات الاتراك مع الدعوات الليبية والدولية،حيث أكدت اللجنة العسكرية 5+5 في البيان الختامي، على ضرورة تنفيذ بنود وأحكام ووقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر الماضي وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية فوراً. وكررت اللجنة مطالبها لمجلس الأمن والدول المتابعة لمخرجات مؤتمر برلين بإلزام الدول التابعة لها بإخراج المقاتلين الأجانب وسحبهم فوراً من الأراضي الليبية.

ودعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة في ليبيا ستيفاني ويليامز، الى خروج المرتزقة الأجانب من البلاد التي مزقتها الحرب، مؤكدة أن «الليبيين يريدون استعادة صنع القرار». وقالت ويليامز في حديث لها لقناة (سي أن أن) الأمريكية إن «ما يقارب من 20 ألف مقاتل أجنبي يحتلون 10 قواعد داخل ليبيا.

وكان أعضاء مجلس الأمن الدولي جددوا نهاية يناير الماضي تأكيدهم على ضرورة إنهاء وجود المرتزقة في ليبيا وخروج كافة القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، وفقا لما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار بين الفرقاء من أجل المضي قدما في مسار التسوية الأممي الذي حقق تقدما كبيرا إلى غاية الآن.

يبدو واضحا وجليا أن الوجود التركي في ليبيا يمثل اشكالا كبيرا ومصدر تأجيج للأوضاع في البلاد منذ سنوات،لكن النظام التركي يتستر وراء ما يسميه «دعم السلطات الشرعية» لوجوده.ويبدو السؤال الأبرز حاليا: هل يمثل موقف حكومة الدبيبة من الوجود التركي دبلوماسية جديدة مع دولة مؤثرة أم ارتهان جديد يستكمل ما بدأته حكومة الوفاق»؟ ويبقى الأمر المهم بحسب مراقبين هو توحد الليبيين لضمان استقلالية بلادهم وعودتها الى وضعها الطبيعي اقليميا ودوليا.

> الدبيبة: العلاقة مع تركيا ستكون مميزة في إطار حسن التعاون والاتفاقية البحرية مع تركيا مهمة وسيستمر العمل بها فيما سيجري دراسة الاتفاقيات الأخرى والتعامل معها بشكل قانوني جيد.

الحكومة الليبية الجديدة ومستقبل العلاقة مع تركيا

شريف الزيتوني

عندما سئل رئيس الحكومة المكلف عبد الحميد الدبيبة خلال مؤتمره الصحفي في طرابلس في إطار تقديم ملامح تشكيلته المرتقبة، عن مصير الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الوفاق في نوفمبر من العام 2019، مع تركيا، كانت إجابته واضحة وليس فيها أي تردد، بأن تلك الاتفاقيات مهمة باقية، وأن العلاقة مع أنقرة متينة وقائمة على حسن التعاون، مما خلف مواقف متباينة عن الدور التركي في ليبيا في المرحلة القادمة، بعد التدخلات المكشوفة في سنوات حكم حكومة الوفاق ورئيسها فائز السراج الذي جعل من تركيا محجا دائما وأغلب الخيارات التي اتخذتها حكومته كانت بعلم أو تحت إشرافها، بسبب وقوعه تحت نفوذ حلفائه في طرابلس الذين يرون في أردوغان نموذجا إسلاميا وحاميا لوجودهم السياسي.

الحديث عن علاقة تركيا بليبيا ليست جديدة. في أغلب الفترات التاريخية المعاصرة، كان هناك تواصل، يتقوى حينا ويبرد أحيانا، وكانت بين البلدين مشاريع استثمارية، خاصة في مجال البناء نظرا للتطور التركي على هذا المستوى، بالإضافة إلى بعض المبادلات التجارية والخدمية الأخرى، وهذه من العوامل التي تفسر الانقلاب على مواقفها من نظام العقيد معمر القذافي، في تحولات 2011، والتي بقيت أنقرة مترددة فيها في مرحلة أولى قبل أن تحسم أمرها عندما فهمت أن خيارا دوليا وإقليميا توجه نحو التخلص من القذافي بأي طريقة كانت، وهو ما حصل عبر الحرب التي شنها الناتو والتي كانت تركيا إحدى أعمدتها الرئيسية، بل ربما أصبحت المحرك الأساسي في التحشيد لها والمشاركة فيها. فبالنسبة إليها المصلحة الخاصة قبل أي اعتبارات أخلاقية أو سياسية. هي على هذا المستوى لا تختلف عن المنطق الغربي المبني على تشبيك الزوايا وحلها وفق المنفعة، رغم أن أنقرة منذ صعود رجب طيب أردوغان أصبحت تلعب حتى على وتر «الإسلام السياسي»، في استحضار للحظة الخلافة العثمانية التي يبدو أن هواها مازال يغري ومازال حلمها المنهار يخترق بعض الأنفس العربية، التي دخلت بقوة في السنوات الأخيرة لتسهيل الأمر على أردوغان، وقد نجحت نسبيا في ذلك حتى على حساب سيادة الدول وعلى دماء الآلاف من أبناء الشعب الليبي.

تصريحات الدبيبة حول تركيا، لم تكن مستغربة. الرجل أولا يعتقد أن فتح جبهة

> عندما سئل رئيس الحكومة المكلف عبد الحميد الدبيبة خلال مؤتمره الصحفي في طرابلس في إطار تقديم ملامح تشكيلته المرتقبة، عن مصير الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الوفاق في نوفمبر من العام 2019، مع تركيا، كانت إجابته واضحة وليس فيها أي تردد، بأن تلك الاتفاقيات مهمة باقية، وأن العلاقة مع أنقرة متينة وقائمة على حسن التعاون.

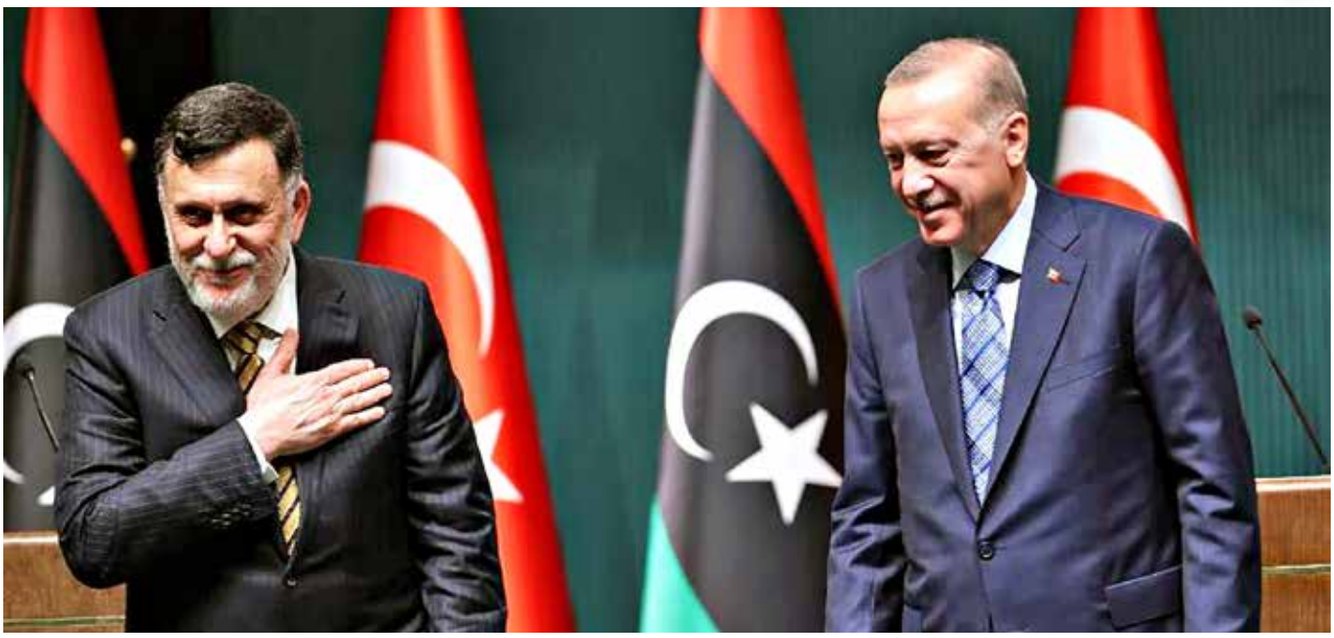

جديدة ليس في صالحه في هذه الفترة، وثانيا سيحاجج آليا بكون حكومته محددة بسقف زمني معروف للجميع ومن ستأتي بهم الانتخابات هم من يقررون أحلافهم والجبهات التي يكونون فيها، وحتى مشكلة المرتزقة الأجانب كانت ضمن نقاط الاتفاق السياسي الذي سبقه، ويعتقد أنه سيبقي المسؤولية للبعثة الأممية في تنفيذ بنود الاتفاق في إخراجهم، رغم أن أخبارا يتم تداولها في بعض المواقع حول نوايا أنقرة إدخال عناصر جديدة عوض إخراج العناصر القديمة. ففي تقرير لموقع الشرق الأوسط، بتاريخ 14 فبراير، تمت الإشارة إلى نوايا «لإرسال دفعة جديدة من «المرتزقة» السوريين من فصائل المعارضة المسلحة الموالية لها لدعم قوات الوفاق، بعدما أوقفت عودة دفعة جديدة منهم».

وتواصل أنقرة مشاريعها في ليبيا أو عبرها حيث أعلنت حكومتها منتصف يناير، عن مشروع «التوأمة مع ليبيا» أو ما سمي «البلديات الشقيقة»، وهي مشاريع تعاون في الإدارات المحلية، بالإضافة إلى الدعم العسكري للمسلحين في طرابلس والمناطق القريبة منها، كما أعلنت في الفترة نفسها أيضا عن «بدء العمل بإنشاء مركز لوجستي في ليبيا» بإشراف وسعي مباشر من أردوغان، وتسعى «أن يشكل معبرا لصادرات بلادها إلى إفريقيا»، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام.

ومن هذا المنطلق أيضا غير وارد لن تجازف الحكومة الجديدة في إثارة أي مشكل من شأنه أن يقترب من تركيا، أولا لأنها تعرف قصر المدة التي تجعلها غير قادرة على فتح ملفات كبرى، وثانيا لوجود أطراف حتى داخل الخيار الليبي الجديد تعتبر في أنقرة حليفا رئيسيا لها بل هو يحميها من أي فرضية لإزاحتها عن الواجهة السياسية، في انتظار ما ستفرزه الانتخابات المزمع عقدها نهاية العام الجاري.

> الحديث عن علاقة تركيا بليبيا ليست جديدة. في أغلب الفترات التاريخية المعاصرة، كان هناك تواصل، يتقوى حينا ويبرد أحيانا، وكانت بين البلدين مشاريع استثمارية، خاصة في مجال البناء نظرا للتطور التركي على هذا المستوى، بالإضافة إلى بعض المبادلات التجارية والخدمية الأخرى، وهذه من العوامل التي تفسر الانقلاب على مواقفها من نظام العقيد معمر القذافي، في تحولات 2011.

تركيا إذن تعتبر نفسها اليوم في موقع قوة، ولاعبا رئيسيا في ليبيا وما غنمته خلال السنوات العشر الماضية، في مستوى تكوين حجم سياسي موال لها، يجعلها ضمن كل حسابات قريبة، رغم أن المزاج الشعبي العام في أغلبه رافض لوجودها، ويعتبرها جزءا من المشكل، في السنتين الأخيرتين، بعد انقضاضها على امتيازات كبيرة منحها لها السراج عبر حزامه الداعم، وزادا هذا الرفض خاصة بعد دخولها بشكل مباشر في الحرب بين الجيش وقوات الوفاق واستقدامها للمرتزقة والمتطرفين وزرعهم على الأرض الليبية وجعلهم أداة ضغط تحسن عبرها شروط التفاوض مع بعض القوى الدولية.

كل هذه الاعتبارات تجعل العلاقة مع تركيا متشابكة ومعقّدة، وتدخلاتها المستمرة تهدد كل عملية مستقبلية في ليبيا، في ظل وجود حلفاء لها، هي بالنسبة إليهم أهم من وطن، ولا جناح لهم يحميهم ويقوي شوكتهم غيرها، ومن غير الوارد في الفترة القريبة أن يخفت دورها، حتى في مستوى الحسابات الدولية، لأن القوى الكبرى التي يفترض أن تكون أداة ضغط هي قريبة من الهوى التركي وتعرف جيدا أن جزءا من التصور العام لمستقبل المنطقة يمكن أن يمر عبر حليفتهم التي اعتادت دائما أن تكون غرفة خلفية لهم خاصة في علاقة بالولايات المتحدة التي تبحث بالتأكيد على أي حليف نافذ يمكن أن يخفف من التأثير الروسي الذي يريد بدوره أن يدخل في ساحة كانت إلى وقت قريب بعيدة عنه.

تركيا إذن تعتبر نفسها اليوم في موقع قوة، ولاعبا رئيسيا في ليبيا وما غنمته خلال السنوات العشر الماضية، في مستوى تكوين حجم سياسي موال لها، يجعلها ضمن كل حسابات قريبة، رغم أن المزاج الشعبي العام في أغلبه رافض لوجودها، ويعتبرها جزءا من المشكل، في السنتين الأخيرتين، بعد انقضاضها على امتيازات كبيرة منحها لها السراج عبر حزامه الداعم.

تصريحات الدبيبة حول تركيا..

دبلوماسية إنتقالية جديدة !

نجاة فقيري

لطالما أثار الحضور التركي في الشأن الليبي، جدلا واسعا خاصة مع مواصلة تركيا الحليف الأقوى لحكومة الوفاق تركيز تواجدها وتجديده إضافة إلى إمضاء إتفاقات عديدة عسكرية واقتصادية رغم كل المناشدات الدولية والإقليمية وحتى المحلية بالوقف الفوري لأي تدخل أجنبي في الشأن الليبي. ومع انتخاب الحكومة الإنتقالية الجديدة، بات الكل يترقب مآل الشراكات والحضور التركي ليأتي الرد«مفاجئا» من رئيس الوزراء الجديد ،عبد الحميد الدبيبة.

تمثل ليبيا أولوية اقتصادية وجيوستراتيجيا هامة لتركيا من جوانب عدة،أولها موقعها المتميز في قلب المتوسط وامتلاكها لاحتياطات نفطية هامة تعتبر الأكثر وفرة في إفريقيا،إضافة إلى أن البلد الغارق في الصراعات يمثل فرصة جيدة لتركيا لإنقاذ تباطؤ اقتصادها الداخلي، وتراجع حضور صادراتها في الأسواق الأوروبية والعربية في الفترة الماضية، كما تشكل السوق الليبية الأكثر أهمية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا نحو 120 شركة تركية.

يعدّ رئيس الوزراء الليبي الجديد عبدالحميد الدبيبة، واحدا من أهم رجال الأعمال في البلاد، وقد ترأس منذ عام 2006 وحتى 2011 شركة ليبيا للاستثمار والتنمية التي تعتبر واحدة من أكبر شركات البناء في ليبيا، ولديه أنشطة تجارية عديدة مع الشركات التركية،فضلا عن الحضور اللافت لشركاته في تركيا،وهو الأمر الذي قد يعزز فرص رفع معدلات التبادل التجاري بين تركيا وليبيا حسب مايراه الخبراء والمحللون.

وقد أعلن رئيس الوزراء الليبي المنتخب عبد الحميد الدبيبة في مؤتمر صحفي، أن تركيا «شريك اقتصادي لنا ونحن ندعم هذه الشراكة».«وقال الدبيبة» لدينا تضامن كبير مع الدولة والشعب التركيين، تركيا حليفة وصديقة وشقيقة وعندها من الإمكانيات الكثيرة لمساعدة الليبيين في الوصول إلى أهدافهم الحقيقية... وتركيا تعتبر من الشركاء الحقيقيين لنا،» كما أضاف أن بلاده ستستمر في العمل باتفاقية الحدود البحرية مع تركيا.

وأكد عبد الحميد الدبيبة، أنه سيدعم تركيا، فيما يخص إحلال السلام بين الأطراف داخل ليبيا، مبينا أنه أولوياته هي حل المشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد ،حسب تصريحاته الإعلامية، مفيدا أن ما يعنيه في المقام الأول هو مصلحة بلاده وشعبه، وأنه لن يتوانى في التعاون مع أي طرف يحقق تلك المصالح، من دون الإضرار بمصالح الأشقاء ودول الجوار ممن يريدون التعاون الحقيقي، بعيدا عن الهيمنة أو فرض أجندات خاصة على الليبيين.

من جانبه أكد مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ياسين أقطاي،في تصريح إعلامي لإحدى الوكالات عقب انتخاب الحكومة الليبية الإنتقالية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، أن «الاتفاقيات التي كانت عقدتها تركيا مع حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج والوجود العسكري التركي في ليبيا لن يتأثرا باختيار الحكومة المؤقتة الجديدة»، مفيدا أن «تركيا تتواجد في ليبيا بدعوة من الشعب الليبي وحكومة الوفاق، وأن الحكومة الجديدة لا تعارض هذه الاتفاقيات ولا الوجود التركي في البلاد، بل على العكس تدعم الدور التركي هناك».

وتعلّل تركيا تواجدها في ليبيا بأنه في إطار اتفاقية رسمية موقعة مع حكومة الوفاق ولا تتنافى مع الإتفاقات الدولية ولا يشمله أي اتفاق ينص على إخراج المليشيات والقوات الأجنبية التي تدخلت

> يعدّ رئيس الوزراء الليبي الجديد عبدالحميد الدبيبة، واحدا من أهم رجال الأعمال في البلاد، وقد ترأس منذ عام 2006 وحتى 2011 شركة ليبيا للاستثمار والتنمية التي تعتبر واحدة من أكبر شركات البناء في ليبيا،

في ليبيا بدون اتفاقيات رسمية، وأكدت أنها «تعمل على بناء جيش ليبي وطني»، من خلال التدريبات العسكرية المكثفة التي تؤمنها للمليشيات التابعة لحكومة الوفاق، «بغض النظر عن ما تفرزه الحوارات السياسية الحالية أو الانتخابات المقبلة».كما أفادت أنقرة في محطات عدة أن اتفاقياتها الاقتصادية «لا ترتبط بنظام معين وهو مستمر منذ عقود».

يعتبر الخبراء والمحللون أن التواجد التركي في ليبيا تسبب إلى حد ما في تعميق الأزمة وتأجيج الصراع إضافة إلى فرض الفوضى في البلاد بحشد أعداد كبيرة من المرتزقة والمليشيات وتدجيج البلاد بالسلاح في خرق صارخ لكل المواثيق الدولية ما يتنافى مع تصريحات تركيا التي اعتبرت تواجدها في قلب الأزمة الليبية«وفق اتفاقيات رسمية قانونية».

فعلى الرغم من تصريح عبد الحميد الدبيبة عن «العلاقات المميزة بين تركيا وليبيا» إلا أنه حسب المحللين، اشترط أن «تكون مبنية على أساس احترام السيادة المتبادل بين الطرفين، وعلى الشراكة بينهما»، في إشارة إلى أن الإتفاقات لا تعتبر «تبعية» أو تدخلا في الشأن الليبي،حسب ما رآه المحللون والخبراء في تصريحه.

وحسب ما تم تداوله من آراء محللين ومختصين في الشأن الليبي، يؤكد الباحث في شوؤن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمرو عبد العاطي في تصريحات إعلامية خاصة، أن «تصريحات الدبيبة محاولة لمسك العصا من المنتصف، وإرسال إشارات تطمين للحكومة التركية، بأن حكومته لن تنصب العداء لها». مفيدا أنه نوع من الدبلوماسية، التي يسعى عبد الحميد الدبيبة من خلالها إلى تحييد ليبيا عن الصراعات الإقليمية.

من جانبه يشير الباحث في الشؤون الليبية سعد الشريفة، في تصريحات إعلامية أن «البلاد تمر في فترة المرحلة الانتقالية حرجة جدا لا تحتمل أي توتر من أي نوع سواء أكان سياسياً أم أمنياً، خاصة مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الليبية، المقررة نهاية العام الجاري».

وأكد عضو مجلس النواب صالح افحيمة،في تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية أن رئيس الحكومة الجديدة عبد الحميد الدبيبه بإعلانه عن استمرار الاتفاقية البحرية الموقعة مع تركيا كان يرمي إلى عدم استعداء دول بعينها لأنه يعلم جيدا أن لها تأثيرا مباشرا على الأزمة في ليبيا.

مضيفا أن «الاتفاقية البحرية تحتاج لاعتمادها من مجلس النواب وهذا ما لم يحدث حتى الان ثم أن حكومة الوحدة الوطنية ليس من أولوياتها النظر في الاتفاقيات السابقة ولا حتى إبرام اتفاقيات جديدة بقدر ما أن مهمتها إيصال الليبيين إلى استحقاق بعينه وهو انتخابات رئاسية وتشريعيه في الموعد المحدد».

من جانب آخر أثارت تصريحات الدبيبة غضبا في بعض الأوساط السياسية الليبية، خاصة تلك المتعلقة بالحدود البحرية والتي تشكل بدورها نقاط استفهام كثيرة حول حقيقة التواجد التركي بليبيا، بينما يرى البعض الآخر أن الإستمرار في مثل هذه الإتفاقات يعتبر تواصل لمنح الضوء الأخضر لتركيا للتدخل في الشأن الليبي ونهب خيرات البلاد، في وقت يتطلع فيه جميع الليبيين إلى بدء مرحلة جديدة دون تدخل أي طرف خارجي،خاصة منه التركي.

يعتبر الخبراء والمحللون أن التواجد التركي في ليبيا تسبب إلى حد ما في تعميق الأزمة وتأجيج الصراع إضافة إلى فرض الفوضى في البلاد بحشد أعداد كبيرة من المرتزقة والمليشيات وتدجيج البلاد بالسلاح في خرق صارخ لكل المواثيق الدولية.

لماذا تراهن تركيا على فشل المسار الأمني في ليبيا؟

رمزي الزايري

يبدو أن النظام التركي بقيادة رجب طيب أردوغان ،مازال يبحث عن ثغرات يحاول من خلالها إفشال المسار الأمني في ليبيا ،و التأثير على المشهد السياسي وبث الفرقة بين الأوساط السياسية لتحقيق مصالحه الخاصة في منطقة البحر المتوسط ،فقد ضرب طيب أردوغان، مجددا بالقرارات الدولية عرض الحائط بعد رفضه سحب قواته من ليبيا.

وسارعت أنقرة إلى الترويج إلى أن الحكومة الجديدة لا تعارض الوجود العسكري التركي في ليبيا، علاوة على دعمها لدور أنقرة ،و زعمت أن وجود أفراد من قواتها المسلحة في ليبيا الهدف منه تدريب الوحدات الموالية لحكومة الوفاق، في ذريعة للتنصل من الالتزام بما جاء في اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا.

وفي أول تصريح عقب انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية الجديدة ،أعلنت الرئاسة التركية، أن قواتها ستبقى في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري الثنائي "نافذا" بين الجانبين، وأكدت أن هذه القوات ستظل موجودة ما دامت الحكومة الليبية تطلب هذا الأمر.

وأثارت تصريحات أردوغان حول الانسحاب المشروط لقواته من ليبيا، فضلا عن إيقافه رحلات عودة المرتزقة السوريين من ليبيا، تساؤلات عن مدى التزام أنقرة بتنفيذ مطالبات المجتمع الدولي تجاه البلد الأفريقي الغارق في الفوضى منذ قرابة عقد من الزمان.

ويحذّر خبراء أن تركيا تراوغ في عملية سحب مرتزقتها من ليبيا، محاولة نسف العملية السياسية، لتحافظ على مكتسباتها على الأرض ،رغم الدعوات الدولية بإخراج المرتزقة من ليبيا، خاصة بعد انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية الجديدة، والشخصيات التي تم اختيارها للمرحلة الانتقالية، وسط ترحيب دولي واسع.

وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه طرفا النزاع في 23 أكتوبر، يتعيّن على القوات الأجنبية والمرتزقة مغادرة البلاد خلال الأشهر الثلاثة التي تلت توقيع الاتفاق، أي بحلول 23 يناير. ولم تنسحب أي قوات مرتزقة في ليبيا رغم تخطي المهلة المنصوص عليها في الاتفاق.

وتحاول أنقرة الاستمرار في سياستها العدائية نحو ليبيا عبر تجاهل الدعوات الليبية والدولية لإنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، وفسح المجال أمام التوافقات الليبية التي ساهمت خلال الأشهر القليلة الماضية في إسكات صوت الرصاص والقصف ومشاهد الدمار ونزف الدماء

في أول تصريح عقب انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية الجديدة ،أعلنت الرئاسة التركية، أن قواتها ستبقى في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري الثنائي «نافذا» بين الجانبين.

المتواصل وفتح الباب أمام لغة الحوار التي كانت نتائجها إيجابية لكافة الشعب الليبي.

وبعد ساعات فقط من تأكيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية ،عبدالحميد دبيبة ،أن الاتفاقية البحرية، المثيرة للجدل التي أبرمها فائز السراج مع تركيا، لن تلغى وسيستمر العمل بها، ووصفها بأنها مهمة، وتعهد بأن تكون العلاقة مع تركيا مميزة في إطار حسن التعاون ،سارعت تركيا إلى استئناف شحناتها العسكرية نحو الغرب الليبي.

فقد رصد موقع «فلايت رادار24» المختص بمراقبة حركة الطيران ،خلال الأيام الماضية ،هبوط ثلاث طائرات شحن عسكرية تركية في قواعد تابعة لقوات حكومة الوفاق في غرب البلاد؛ هي قاعدة الوطية والكلية الجوية بمدينة مصراتة

وتعد هذه هي أول شحنة عسكرية تتلقاها قوات الوفاق بعد تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة برئاسة دبيبة والمنفي، فيما بدا أنه استئناف تركي للجسر الجوي الذي تقيمه منذ فترة لتسليح هذه القوات.

ويرى مراقبون أن نجاح المسار السياسي الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يبقى رهين وقف التدخلات الأجنبية التي عمقت الخلافات بين الفرقاء الليبيين، إلا أن نوايا الأطراف التي تدخلت بشكل كبير في الأزمة على غرار تركيا، التي جلبت الآلاف من المرتزقة إلى ليبيا، تثير شكوكا حول قدرة اتفاق وقف إطلاق النار وأجندة الأمم المتحدة على النجاح.

فيما قال الكاتب والمحلل السياسي الليبي، عبد العزيز أغنيه، إن «تصريحات رئيس الحكومة الليبية الجديدة، عبد الحميد دبيبة، بشأن استمرار العمل باتفاقية الحدود البحرية مع تركيا «لا يمكن التعويل عليها» ،مشيرا أن دبيبة يرأس حكومة مؤقتة لفترة قصيرة ولن يستطيع تغيير هذه الاتفاقيات، لأن مراجعة هذه الاتفاقيات أو البت فيها، يحتاج إلى حكومة منتخبة وإلى ضغط كبير لتغيير هذه الأوضاع المرتبطة بالصراع بالمنطقة بالكامل، حسب قوله.

ولا يمكن لدبيبة في كل الأحوال الدفاع طويلا على المصالح التركية في ليبيا خاصة وان اخراج القوات التركية وإنهاء الاتفاقيات غير الشرعية مطلب أساسي لبعض القوى في ليبيا.

وليست هذه المرة الاولى التي يشيد فيها دبيبة بالتدخل التركي حيث عبر عند انتخابه على راس الحكومة الانتقالية عن تاييده للسياسات التركية في بلاده ويبدو ان هذا الموقف دفع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر لتجاهل زيارة عبدالحميد دبيبة الى الشرق الليبي بعد انتخابه.

وسيصطدم دبيبة كذلك ببعض

> بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه طرفا النزاع في 23 أكتوبر، يتعيّن على القوات الأجنبية والمرتزقة مغادرة البلاد خلال الأشهر الثلاثة التي تلت توقيع الاتفاق، أي بحلول 23 يناير.

القوى الدولية والإقليمية الرافضة للاتفاقيات التي تهدد مصالحها كذلك حيث تصدرت القاهرة دعوات انهاء النفوذ التركي بل وعمدت الى اعادتها فتح سفارتها في طرابلس لانهاء تلك التدخلات.

وكان المرصد السوري، قال في 12 فبراير/شباط الجاري، إن تركيا جهزت دفعة جديدة من المرتزقة السوريين تضم العشرات، تمهيدًا لنقلهم إلى ليبيا عبر الأراضي التركية.

وكشف عن وجود استياء كبير لدى عناصر المرتزقة السوريين في ليبيا، بسبب توقف عمليات ترحيلهم من قبل تركيا، مشيرًا إلى أن ما حدث خلال الأيام الماضية عبارة عن عمليات تبديلية، تعود خلالها دفعات مقابل ذهاب دفعات أخرى.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، انتقال 27 ألف من المرتزقة إلى ليبيا عبر تركيا بهدف القتال وتحويل ليبيا إلى قاعدة خلفية للإرهابيين ،محذّرا من أن المرتزقة هدفه التمهيد لأن تكون ليبيا ساحة لظهور تكتلات كبرى من هذه التنظيمات أو إنشاء «جماعات جديدة» منشقة عن التنظيمات القائمة، حسبما أفادت

ودق المرصد السوري ناقوس الخطر من مصير مرتزقة أردوغان في ليبيا، محذرًا أوروبا من محاولات عشرات الإرهابيين الفرار إليها عبر إيطاليا ،وقال إن عدم السماح لهم بالعودة إلى سوريا وعدم إعطائهم رواتبهم الشهرية، في ظل الاقتطاع المستمر منها حين يتم تسليمهم إياها، يدفعهم لطرق أبواب أوروبا.

وبحسب مصادر، فإن عملية تسليم الرواتب تكون حصرًا بعد انتهاء العقود والعودة إلى سوريا، على أن تتكفل الحكومة التركية بمصاريف الطعام ،كما أكد المرصد السوري أيضا أن عدد المرتزقة في ليبيا من الفصائل الموالية لتركيا لم يتغير، نظراً لعمليات التبديل بعودة دفعات وذهاب أخرى.

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وافق البرلمان التركي على مذكرة تقدم بها الرئيس رجب طيب أردوغان لتمديد مهام قواته في ليبيا لمدة 18 شهرا إضافيا ،وهو ما يعطي الضوء الأخضر لبقاء قوات أردوغان في ليبيا لمدة عام ونصف بدأت اعتبارا من 2 يناير/كانون الثاني الماضي، ما يمنح أنقرة فرصا جديدة وورقة للمناورة في بلد تحاول أنقرة عرقلة مسارات حل أزمته، لاستنزاف ثرواته.

هذا و أكد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن ،أن المخابرات التركية هي من تشرف على عمليات تجنيد المرتزقة.

وقال عبد الرحمن، وفي حوار خاص لقناة "سكاي نيوز عربية"، : "في خريف العام 2011 التقيت بمصطفى عبد الجليل بوارسو في مؤتمر للاتحاد الأوروبي لدعم الديمقراطية على مستوى العالم، وكنت السوري الوحيد، قلت له بأن تركيا وعبد الحكيم بلحاج والحاراتي، تقوم بنقل متطرفين إلى داخل سورية".

وتابع: "وعندما قامت تركيا بنقل "مرتزقة سوريين" إلى ليبيا، قالوا لهم إنكم تردون الوفاء للذين دعموكم في

> دق المرصد السوري ناقوس الخطر من مصير مرتزقة أردوغان في ليبيا، محذرًا أوروبا من محاولات عشرات الإرهابيين الفرار إليها عبر إيطاليا .

سوريا، والأمر ذاته تكرر في قره باغ".

وأضاف: "المجتمع الدولي صمت عن دخول المتطرفين إلى سورية، ومن ثم إلى تجنيد المرتزقة في سورية للخلاص منهم. الأطفال الذين تم تجنيدهم كانوا ذاهبين للبحث للعمل في عفرين المحتلة، ومن ثم تم تجنيدهم من قبل فرقة "سليمان شاه" التابعة للمخابرات التركية والممولة منها، أمام صمت المنظمات الدولية لرعاية الطفولة بمن فيها العاملة في تركيا".

وأكد أن الحكومة التركية وإيران هم المساهمين الأساسين في تدمير سورية، ومن لايعرف ذلك فهو جاهل، وأنا العامل الوحيد للمرصد في بريطانيا ومن منزلي، وليس لدينا دعم ومكاتب من الحكومة البريطانية كما أدعى النظام السوري والمعارضة السورية المدعومة من تركيا. وأضاف: "تركيا هي من اشتغلت على ذلك عن طريق الإخوان المسلمين، الذين يبحثون عن مصلحة الجماعة وليس مصلحة سورية. وجود غطاء لجبهة النصرة والمجموعات المتطرفة هو من ساهم في تدمير الثورة والمعارضة السورية".

ويعمل أردوغان على تعزيز القدرات العسكرية لبلاده بكل الوسائل، في محاولة يائسة منه لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية بجعل تركيا قوة عالمية. فمن وجهة نظر أردوغان فإن ليبيا تحتل أهمية إستراتيجية قصوى لأنها تملك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، إضافة لدورها كدولة معبر للمهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين يسعون للتوجه إلى أوروبا.

كما أن الاتفاق البحري المثير للجدل بين البلدين قد يمنح تركيا إمكانية الوصول إلى مخزون الغاز الطبيعي المفترض وجوده في البحر الأبيض المتوسط، والذي كان سبباً في توتر العلاقات مع اليونان، إذ تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في ليبيا، إذ أنشأت قوة من المرتزقة الإرهابيين. كما يوظف أردوغان ضد الاتحاد الأوروبي قرابة 3,6 ملايين لاجئ مستقرين في تركيا كأداة ضغط.

من وجهة نظر أردوغان فإن ليبيا تحتل أهمية إستراتيجية قصوى لأنها تملك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، إضافة لدورها كدولة معبر للمهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين يسعون للتوجه إلى أوروبا.

التدخل التركي في ليبيا منذ 2011

آليات متعدّدة من أجل نصيب أوفر من المغنم

رامي التلغ

عاشت ليبيا منذ العام 2011 وضعا صعبا على جميع الأصعدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا على وقع الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة المركزية، وأضحت مشاهد العنف سمة بارزة في البلاد، فمن التناحر بين المليشيات المسلحة، إلى جرائم تنظيم داعش، وغيره من التنظيمات الارهابية التي استوطنت البلاد، وصولا الى التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل التركي، الذي زاد في تعقيد الأوضاع.

حيث عملت السلطة التركية الحكومة التركية على ممارسة دور تخريبي في ليبيا، من خلال تسليح مجموعات مسلحة في طرابلس دون احترام الدعوات لوقف التسليح للميليشيات المتشددة، والتنظيمات الإرهابية في ليبيا.

وبالرغم من أن ليبيا تخضع لقرار يحظر إدخال السلاح الى أراضيها لأي طرف، منذ أحداث عام 2011 التي أطاحت بنظام معمر القذافي، إلا أن تركيا لم تتوقف على تزويد العناصر الإسلامية في ليبيا بالأسلحة في انتهاك واضح للحظر الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على شحنات الأسلحة إلى الدولة التي مزقتها الحرب.

ففي سبتمبر 2015، أعلنت السلطات اليونانية، ضبط سفينة تحمل كمية كبيرة من الأسلحة كانت في طريقها من تركيا إلى ليبيا. وقالت الشرطة اليونانية: إن «السفينة حداد واحد -التي ترفع علم بوليفيا وطاقمها سبعة سوريين ومصريين - أبحرت من ميناء تركي في اتجاه ليبيا» ، مشيرة إلى أنها«ضبطت قبالة يرابيترا لأنها لا تملك وثائق قانونية حول حمولتها.

ووفقًا لتقريرٍ أعدته الصحافة اللبنانية، في ديسمبر 2014، اعترضت السلطات الليبية باخرةً كورية كانت في طريقها إلى مدينة مصراتة الساحلية المحاصرة، وذكر التقرير أنها كانت منطلقةً من تركيا. وكانت السفينة محملةً بحاويات الأسلحة والذخائر التي يُقال إنها كانت موجهةً للميليشيات الإسلامية. ويبدو أن تركيا توفر ملجأً لجهاديي ليبيا، ففي يناير 2015، أكّدت أنصار الشريعة، التابعة لتنظيم «القاعدة»، مصرع قائدها، محمد الزهاوي، بمستشفى تركية، حيث كان يتلقى علاجًا لإصابة لحقت به في معارك بنغازي، وأرسلت تركيا جسده ليدفن في مصراتة.

وفي فبراير 2015، اتهم عبد الله الثني، رئيس الوزراء الليبي، تركيا بإرسال أسلحة للميلشيات وعناصرها من الإسلاميين

عملت الحكومة التركية على ممارسة دور تخريبي في ليبيا، من خلال تسليح مجموعات مسلحة في طرابلس دون احترام الدعوات لوقف التسليح للميليشيات المتشددة، والتنظيمات الإرهابية في ليبيا.

الذين استولوا على العاصمة الليبية، طرابلس، في 2014. وقال في تصريحات للتليفزيون المصري: «إن تركيا بلدٌ لا يتعامل بصدق معنا، إنها تصدر أسلحة لنا يقتل بها الليبيون بعضهم البعض، وهي لم تحاول إخفاء دعمها لإسلاميي البلاد بعد سقوط القذافي في 2011، وتتواصل علنًا مع الحكومة الإسلامية التي أعلنت عن نفسها في طرابلس».

وسرعت تركيا من عمليات ارسال الاسلحة ففي 18 مايو/أيار 2019، أعلنت عملية «بركان الغضب» التابعة لقوات الوفاق، وصول إمدادات جديدة لقواتها متمثلة في مدرعات وذخائر وأسلحة نوعية، دون أن تلتفت إلى ما يمثله وصول هذه الأسلحة من خرق للحظر الدولي على توريد السلاح إلى ليبيا الذي يفرضه مجلس الأمن.

وبالرغم من مصادقة البرلمان التركي، الذي يسيطر عليه حزب أردوغان، في يناير 2020، على ارسال قوات تركية الى ليبيا، فان الرئيس التركي اتجه للتعويل على المرتزقة لاغراق ليبيا في الفوضى ونشر العنف.

حيث سبق أن كشف تقرير لـ الأمم المتحدة في وقت سابق أن عدة دول أعربت عن قلقها بشأن وصول آلاف من إرهابيي داعش والقاعدة إلى ليبيا، عبر تركيا لدعم حكومة فايز السراج.

وذكرت لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة بشأن ليبيا أن ما بين 7000 و 15000 مرتزق وإرهابي من سوريا دخلوا ليبيا عبر تركيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج ضد الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر.

من ذلك،وأوضح المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية في التقرير الجديد الذي رفعه بناء على معلومات القيادة الأميركية بإفريقيا (أفريكوم)، حجم الأنشطة والتدخلات التركية في ليبيا، موضحا أن أنقرة أرسلت إلى ليبيا ما لا يقل عن 5000 مرتزق سوري.

في سياق متّصل،اتجهت تركيا إلى توجيه

ما بين 7000 و 15000 مرتزق وإرهابي من سوريا دخلوا ليبيا عبر تركيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج ضد الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر.

قوتها الناعمة في ليبيا من خلال المؤسسات الاقتصادية والإنسانية، وذلك لإضفاء صيغة مقبولة على تحركاتها في المنطقة.

حيث بدأت تركيا عام 2017 بإنشاء أول مدرسة تسمى «الوقف» في ليبيا بهدف تجنيد الأطفال والشباب لصالح الجماعات المسلحة وتنفيذ عمليات إرهابية ضد الجيش الوطني الليبي ومؤسسات الدولة.

في ذات الصدد،وكشف موقع «أفريكان ديلي فويس» الأمريكي، أن المسؤولين بأنقرة يطالبون بفتح مؤسسات تعليمية بليبيا ما يمهد لاستيلاء الأتراك على نظام التعليم في البلاد.

إذ يقول محمد الزيدي الكاتب والباحث المتخصص في الشأن الليبي في تصريحات صحفية :»إن الجماعات الإرهابية تسعى لاستهداف العقول والنشء، عن طريق العبث بالتعليم أولا، تمهيدا لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية».

وكشف «الزيدي»خطة أردوغان لتحويل ليبيا لدولة مصدرة للإرهابيين والتكفيريين، قائلا:» إن أردوغان استغل الجمعيات الخيرية والمساعدات المالية لاستطاف القلوب المنكوبة، قبل سيطرته على المدارس والجامعات ودور العبادة لتدريس وترسيخ الأفكار الإرهابية والمتطرفة.

في ذات الإطار،إثر إسقاط نظام القذافي سنة 2011 و دخول البلاد في دوامة الفوضى وكالة التعاون والتنسيق «تيكا» كانت أيضا جزءا من التدخل التركي في ليبيا؛ في ظاهر أنشطتها اهتمام بالعمل الإنساني والمدني، لكن الواقع أن المنظمة جزء من المشروع الأوردوغاني الداعم للإسلام السياسي، فهي في ارتباط تام برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية التركيتين وهي واجهتهما في الخارج عبر الأنشطة التي تقوم بها ومن خلالها يتم التسويق

بدأت تركيا عام 2017 بإنشاء أول مدرسة تسمى «الوقف» في ليبيا بهدف تجنيد الأطفال والشباب لصالح الجماعات المسلحة وتنفيذ عمليات إرهابية ضد الجيش الوطني الليبي ومؤسسات الدولة.

للسياسة التركية ولحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان الذي أصبح أشبه بالخليفة العثماني الطامح لاستعاد أمجاد امبراطورية أجداده الضائعة.

وخير دليل على التفكير «الماضوي» لحكومة أوردوغان ومن خلالها المنظمة المذكورة هو قيام الأخيرة في شهر فبراير 2020، بتجهيز إحدى المدارس العثمانية في طرابلس بعدد من المعدات الحديثة من خلال حضور رسمي للسفير التركي «أحمد دوغان».

ويقول المتحدث باسم غرفة عمليات الكرامة بالجيش الليبي العميد خالد المحجوب لـ«العرب» إن «تيكا هي اليافطة الخيرية للمشروع العثماني الإخواني الجديد، وهي بالأساس أداة اختراق للمجتمع تجمع بين الجانب المخابراتي وبين تمويل الإرهاب من خلال الدعم الذي تقدمه للجمعيات والمنظمات والأفراد المتورطين في ضرب مؤسسات الدولة الليبية.

ويضيف أن «تيكا هي الوجه الآخر لجمعيات مثل «قطر الخيرية» التي تصب معها في نفس الهدف لاختراق المجتمعات عبر دعم قوى الإسلام السياسي وتمكينها من التغلغل في المدن والقرى والمناطق النائية والأحياء الفقيرة والمحرومة التي تشعر بالغبن» مشيرا إلى أن «الوكالة التركية تعتبر إحدى أبرز أذرع نظام أردوغان التخريبية في ليبيا».

من جانب آخر، يلعب الإعلام التركي دوراً بالغ الأهمية في تسويق أفكار الدولة وتبرير أنشطتها الخارجية. كما يساهم في تغطية النقص الحاد في المعارف العامة للأتراك عن أحوال دول أخرى، بعيدة نسبياً من بلادهم.

كما يستغل الإعلام التركي الفجوة التربوية حول البلدان خارج بلاده بشكل ملحوظ، ويستطيع، من دون جهد يُذكر، أن يؤثر في الرأي العام في ما خص سياسة البلاد الخارجية. فيمكنه، بسهولة نسبية، أن يقنع التركي بأن مصلحته الشخصية والقومية والوطنية تحتم على دولته الذهاب إلى ليبيا. كما يبث الإعلام عدداً لا بأس به من الدراسات العادية والكلمات الصعبة أمام المشاهد، فينتهي الأمر، بعد فترة، بأن يصبح التركي أكثر حماسة من حكومته بالذهاب إلى ليبيا.

ويرى مراقبون أن المنظمة أصبحت أداة بيد أردوغان عبر خطة لتوسيع نفوذه ضمن ما يعرف بمصطلح «الدبلوماسية العامة» الذي ظهر مع المفكر الأمريكي إدموند غاليون القائمة على التأثير في دولة ما عبر أنشطة ثقافية أو إنسانية أو مدنيّة بهدف نشر مشروع سياسي أو ثقافي معيّن.

ففضلا عن الأدوات العسكرية الكلاسيكية فإن تركيا تعتمد على أدوات الهيمنة الناعمة لإحكام السيطرة على ليبيا و إستغلال ثرواتها حيث اتسم التدخّل التركي بأنه متعدّد الأبعاد وظّف فاعلين مختلفين من أجل هدف واجد.

تيكا هي اليافطة الخيرية للمشروع العثماني الإخواني الجديد، وهي بالأساس أداة اختراق للمجتمع تجمع بين الجانب المخابراتي وبين تمويل الإرهاب من خلال الدعم الذي تقدمه للجمعيات والمنظمات والأفـراد المتورطين في ضرب مؤسسات الدولة الليبية.

افحيمه

تصريحات الدبيبه بشأن تركيا تهدف الى عدم استعداء دول مؤثرة في ليبيا

تقرير/ همسة يونس

أكد عضو مجلس النواب صالح افحيمة أن رئيس الحكومة الجديدة عبد الحميد الدبيبه عندما أعلن الاستمرار في الاتفاقية البحرية الموقعة مع تركيا كان يقصد عدم استعداء دول بعينها يعلم جيدا أن لها تأثيرا مباشر على الأزمة في ليبيا مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الاتفاقية البحرية تحتاج لاعتمادها من مجلس النواب وهذا ما لم يحدث حتى الان ثم أن حكومة الوحدة الوطنية ليس من أولوياتها النظر في الاتفاقيات السابقة ولا حتى إبرام اتفاقيات جديدة بقدر ما أن مهمتها إيصال الليبيين إلى استحقاق بعينه وهو انتخابات رئاسية وتشريعيه في الموعد المحدد.

إلى نص الحوار:

** كيف تنظر لمستقبل العلاقات الليبية التركية؟

في السياسة لا صداقة دائمة ولا عداء دائم .. سوف نبحث عن مصالح بلادنا وسنحرص على المحافظة على سيادتنا واستقلال بلادنا ولن نسمح بأي تدخل في شؤوننا كما لن نكون ورقة تستخدمها الدول لتصفية حساباتها مع بعضها البعض.

مبدأ الندية والاحترام المتبادل هو أساس العلاقات السليمة بين الدول وبالتالي سوف لن نقبل أي علاقات مع أي دولة كانت لا تقوم على هذه الأسس ليس فقط مع تركيا.

** رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبه قال إنه سيستمر العمل بالاتفاقية البحرية الموقعة مع تركيا.. في أي سياق قرأت هذا التصريح؟

الواضح من خلال التصريح أن الدبيبة كان يقصد عدم استعداء دول بعينها يعلم جيدا أن لها تأثيرا مباشر على الأزمة في ليبيا أما عن الاتفاقية البحرية فهي تحتاج لاعتمادها من مجلس النواب وهذا ما لم يحدث حتى الان ثم أن حكومة الوحدة الوطنية ليس من أولوياتها النظر في الاتفاقيات السابقة ولا حتى إبرام اتفاقيات جديدة بقدر ما أن مهمتها إيصال الليبيين إلى استحقاق بعينه وهو انتخابات رئاسية وتشريعيه في الموعد المحدد.

إذا ما تمادت تركيا فيما تقوم به من أعمال تصنف بالعدائية ضد المصالح الأمريكية فإنها بالتأكيد سوف تلقى ردا أمريكيا رادعا.

** الدبيبه قال إنه سيتم النظر في الاتفاقيات الموقعة مع تركيا بشكل قانوني.. فهل ترى أن هذا تمهيداً لإلغائها أم الاستمرار فيها؟

اعتقد أن السيد الدبيبة أذكى من أن يبدأ حياة حكومته السياسية بمثل هذه الملفات النارية لذلك وحسب اعتقادي لن يخوض الدبيبه وحكومته في هذا الملف وفي أسوأ الأحوال إذا لم يلغيها سوف يرحلها للحكومة القادمة.

** برأيك ما مدى قدرة المجلس الرئاسي الجديد على الخروج من عباءه تركيا؟

أنا لا أرى أن الرئاسي الجديد تحت عباءة تركيا ولا غيرها وهذا ما يجب أن يكون كما أنني شخصيا كأغلب الليبيين متفائل جدا بالشخصيات السياسية الموجودة بالمجلس الرئاسي وسندعمهم من أجل الخروج ببلادنا مما هي فيه وسيكون دعمنا مشروط بأن لا يخرجوا عن النهج المرسوم نحو الاستحقاق المنشود.

** سوف نبحث عن مصالح بلادنا وسنحرص على المحافظة على سيادتنا واستقلال بلادنا ولن نسمح بأي تدخل في شؤوننا.

** إلى أي مدى تتخوف من مواصلة تركيا إرسال المرتزقة لليبيا؟

سيخرج كل المرتزقه من ليبيا إن عاجلا أم اجلا أتراك وغيرهم .. لان الليبيين بطبعهم ككل الشعوب الحره لن يقبلوا باستمرار انتهاك

سيادتهم .وذلك سيتحقق بمجرد أن يوحد الليبيين صفوفهم وينبذو خلافاتهم التي تغذيها أطراف خارجية وتستفيد منها.

أعداد المرتزقة السوريين في ليبيا تناقص فهل هذا مؤشر إيجابي أم أنها عملية إحلال وتبديل لا أكثر؟

لا احد يستطيع أن يؤكد تناقص أو تزايد أعداد المرتزقه في ليبيا خصوصا في ظل هذا الانقسام . لكن بالتأكيد إذا صح ما جاء في سؤالك من تناقص لأعداد المرتزقه فهو بالفعل شئ إيجابي سيكون له أثر جيد من ناحية الإسراع بإحلال السلام واستعادة الدولة في ليبيا.

إلى أي مدى ترى أن دول الجوار يمكن أن تلعب دورا في الحد من التدخلات التركية؟

لا شك أن دول الجوار تستطيع أن تقوم بدور كبير في إحلال السلام في ليبيا ولكن الأهم من ذلك هو الإرادة المحلية لصنع السلام وتوحيد الصفوف ونبذ الخلاف مالم يحدث ذلك فلن تستطيع لا دول الجوار ولا غيرها مساعدتنا.

هل ترى أن الإدارة الأمريكية الجديدة عازمة على تقليم أظافر تركيا في ليبيا؟

الولايات المتحدة الامريكية كغيرها من الدول تبحث عن مصالحها وفي ظل هذا الصراع ونبرة التحدي السائدة حاليا بين امريكا وإيران لا اعتقد أنه من مصلحتها استعداء تركيا أيضا و لكن إذا ما تمادت تركيا فيما تقوم به من أعمال تصنف بالعدائية ضد المصالح الأمريكية فإنها بالتأكيد سوف تلقى ردا أمريكيا رادعا

ما الذي يمكن أن يوقف التمدد التركي في ليبيا برأيك؟

وحدة الصف ونبذ الفرقة والخلاف هي الضامن الوحيد

**الاتفاقية البحرية تحتاج لاعتمادها من مجلس النواب وهذا ما لم يحدث حتى الان ثم أن حكومة الوحدة الوطنية ليس من أولوياتها النظر في الاتفاقيات السابقة .

المصباحي

الحكومة الجديدة نعتبرها حكومة تهيئة للانتخابات

حوار/ همسة يونس

قال رئيس مركز التمكين للدراسات والبحوث الاستراتيجية د. محمد المصباحي، أن الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة هي بمثابة «حكومة تهيئة للانتخابات»، معربا عن أمله في أن تتمكن هذه الحكومة من حل الملفات الرئيسية في ليبيا مثل ملف المصالحة الوطنية، وجمع السلاح، وإجلاء المرتزقة، وغيرها من الملفات الهامة، حتى تتمكن من الوصول بليبيا إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الموعد المقرر لها 24 ديسمبر المقبل. ولمزيد من التفاصيل حول مستجدات الأوضاع الليبية كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع رئيس مركز التمكين للدراسات والبحوث الاستراتيجية د. محمد المصباحي، وإلى نص الحوار.

** بداية كيف تابعتم اعلان الحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة لتصور شكل وهيكلة حكومة الوحدة الوطنية؟

من خلال متابعتنا لتطورات الوضع في ليبيا بداية من عمل لجنة الحوار السياسي وصولا إلى اختيار السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا أو الحكومة الجديدة، فنحن نرى أن هناك مهام صعبة أمام هذه الحكومة الجديدة، كما نشفق على هذه الحكومة وعلى من كلف بها وعلى المجلس الرئاسي. فهذه الحكومة نعتبرها حكومة تهيئة للانتخابات، وبالتالي في تقديري يجب أن تترك للعمل على تحقيق المبتغى منها وهو الوصول للانتخابات في 24 ديسمبر القادم.

** ما أبرز التحديات أمام الحكومة الجديدة وأولويات عملها؟

الملفات القائمة الآن والتي تعتبر ملفات شائكة وتحدي كبير أمام عمل الحكومة الجديدة يأتي على رأسها ملف تحقيق المصالحة الوطنية، وملف عودة المهجرين والنازحين، وملف جبر الضرر، وملف حقوق الإنسان -وهو ملف شائك- وملف الإفراج عن السجناء المعتقلين في السجون، إضافة إلى ملف كورونا (كوفيد 19)، ومعالجة

** الحكومة الجديدة نعتبرها حكومة تهيئة للانتخابات.

** نأمل أن تكون لدى ليبيا علاقات جيدة مع كل دول العالم وخاصة محيط العربي.

الوضع المعيشي للشعب الليبي الذي يعتبر تحت خط الفقر رغم إمكانياته ورغم كل ما يمتلك من ثروات ولكن أغلب الشعب الليبي يعيش حالة من الضنك.

كما أيضا نجد أن من أبرز الملفات التي يجب أن تعمل الحكومة الجديدة على معالجتها، ملف جمع السلاح المنتشر خارج مؤسسات الدولة، وخروج أو إجلاء المرتزقة من البلاد، وتأمين الحدود، والتجهيز للانتخابات بشكل جيد في مدة قصيرة جدا لا تتجاوز بضعة أشهر.

** ما توقعاتكم لملامح العلاقات الدولية خلال المرحلة المقبلة؟

الحكومة الجديدة كما ذكرنا هي حكومة تهيئة وبالتالي هي حكومة تعمل وتركز عملها على تجهيز الانتخابات ومدة عملها قصيرة، وهناك تعهدات بأن هذه الحكومة والمجلس الرئاسي القائم الآن إذا حصلت على الثقة من البرلمان واكتملت إجراءاتها وبعد تشكيل حكومتها ستنطلق في عملها لتهيئة الانتخابات، وبالتالي موضوع العلاقات الدولية القائمة والمتشابكة الآن في ظل ظروف دولة ليبيا اللا مستقرة من الصعب جدا التكهن به أو تخيل صورة الحكومة الجديدة مع الخارج الا بعد إتمام الانتخابات، ونحن في العموم نسعى ونأمل في أن تكون لدينا علاقات جيدة مع كل دول العالم وخاصة محيط العربي.

** ماذا بشأن ملامح العلاقات بين الحكومة الجديدة وبين كل من مصر وتركيا؟

اعتقد أن موضوع الخلط بين علاقة الشعب الليبي وإدارته ومؤسساته بمصر حكومة وشعبا وأرضا وكل ما لها يختلف كثيرا في المقارنة مع تركيا، وفعليا نحن نسعى ونأمل في أن تكون لنا شراكة مع كل دول العالم اقتصاديا بما يفيد الشعب الليبي لتوفير الخدمات وتطوير البنية التحتية ونرحب بكل شراكات العالم، ولكن لا أظن أن الموضوع يمكن أن يكون على حساب السيادة

** ليست هناك مقارنة بين علاقة ليبيا مع مصر الجارة الشقيقة ومع تركيا صاحبة التاريخ الأسود في ليبيا إبان الاحتلال العثماني.

الليبية وبالتالي هناك فرق كبير ولا اعتقد أن هناك مقارنة بين علاقتنا مع دولة مصر الجارة الشقيقة وبين دولة تركيا صاحبة التاريخ الأسود في ليبيا إبان الاحتلال العثماني لليبيا وهذه مسألة تحتاج إلى الكثير من الكلام.

**** الدبيبة أكد خلال مؤتمر صحفي استمرار الاتفاقية التركية مع ليبيا، ما دلالة ذلك وانعكاساته على المرحلة المقبلة؟**

الاتفاقية مع تركيا يراها جميع الشعب الليبي ونراها نحن أيضا أنها اتفاقية باطلة لم تأخذ شكلها القانوني، وهي الآن باطلة أيضا بحكم من القضاء أو بحكم محكمة، والبرلمان رفضها، وبالتالي سابق لأوانه الحكم على حكومة الدبيبة وإلى أين ستتجه في هذا الموضوع على الرغم عما صرح به فعليا في هذا الملف.

**** هل المدة المتاحة أمام الحكومة الجديدة كافية لإجراء مهمتها وصولا للانتخابات؟**

هذا هو الوعاء الزمني الذي حدد في الحوار السياسي والجميع تعهد بالالتزام به، والملفات الحقيقة التي يجب التعويل عليها مثل ملف المصالحة الوطنية، وملف إخراج السجناء، وملف المرتزقة وجمع السلاح المنتشر، وملف الأوضاع المعيشية وكورونا، هذه هي الملفات الحقيقة التي يجب الآن العمل عليها وهي عمل داخلي باستثناء موضوع المرتزقة، فباقي الملفات الشعب الليبي قادر على حلها، والشعب الليبي الآن جاهز ومستعد ومرحب بأي مخرجات تهدف إلى حل الأزمة الليبية. وكل هذه ملفات مهمة وعلى الحكومة الجديدة أن تعمل على مدار الـ 24

**** على الحكومة الجديدة أن تعمل على مدار الـ 24 ساعة للوصول إلى الانتخابات.**

**** دعونا ننظر إلى المرحلة المقبلة بنظرة تفاؤلية.**

ساعة لحل هذه الملفات الرئيسية للوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة في 24 ديسمبر.

** ما السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة المقبلة؟

دعونا ننظر إلى المرحلة المقبلة بنظرة تفاؤلية، نحن مازلنا على آمال أن تتوحد السلطة التنفيذية وأن تتوحد مؤسسات الدولة من أجل أن نستطيع أن نعمل سويا للوصول إلى العرس الحقيقي وتصل ليبيا إلى بر الأمن والأمان ونصل للانتخابات، وبالتالي فالأفضل أن لننتظر إلى يوم 8 مارس ونرى ماذا سيحدث هل ستعتمد الحكومة أم لا، أم ستذهب إلى لجنة 75، أم سيعتمد البرلمان الحكومة، وهل الحكومة ستكون وفق دوائر الـ13 أم وفق الدوائر المقترحة، وبصراحة هناك الكثير من الأشياء مازالت غير واضحة في هذا الموضوع، وخاصة أن هناك كثير من الشخصيات تقدمت بملفاتها من أجل نيل المناصب، والمشاركة في هذه الحكومة ونتمنى على هذه الحكومة ومكتبها أن تقوم بنشر هذه الأسماء فمن الممكن لليبيين أن يستفيدوا من هذه الشخصيات في المستقبل القريب، حيث أن تقديم هذه الشخصيات والكشف عن سيرهم الذاتية قد يكون مفيد للاستفادة من هذه الشخصيات في الانتخابات القادمة والتعويل ه=على من يمتلك منهم الكفاءة.

** من أبرز الملفات التي يجب أن تعمل الحكومة الجديدة على معالجتها، ملف جمع السلاح المنتشر خارج مؤسسات الدولة، وخروج أو إجلاء المرتزقة من البلاد، وتأمين الحدود، والتجهيز للانتخابات بشكل جيد في مدة قصيرة جدا لا تتجاوز بضعة أشهر.

كاريكاتير

محمد قجوم